المماثلة في العربية: رؤية جديدة

*جزاء محمد المصاروة**

ملخص

يسعى هذا البحثُ إلى توسيعِ مفهومِ المماثلةِ الصوتيةِ من حدودِه الضيّقةِ المقصورةِ على الأصواتِ المفردةِ المتجاورة والمتقاربةِ إلى مفهومٍ أوسعَ وأشملَ، يتجاوزُ التجاورَ القريبَ في حدودِ الكلمةِ الواحدةِ أو الكلمتينِ المتلاصقتَيْنِ إلى التجاوُرِ البعيدِ في حدودِ الجملةِ أو النصِّ.

فالمماثلة في رؤية البحث تشمل التغَيُّراتِ الصوتيةِ والتغيّراتِ المقطعيّةِ والصرفيّةِ والتركيبيّةِ، وبالتالي يجعل المماثلة في العربية مماثلات مختلفة وإن كان التناسب الصوتي هو العامل فيها.

الكلمات الدالة: مماثلة صوتية، مماثلة مقطعية، مماثلة صرفية، مماثلة تركيبية.

المقدمة

اللغةُ وإنْ كانت ضرورةً حياتيةً إلا أنّها في أحدِ جوانبها مظهرٌ جماليٌّ، تنبئ في كثير من الأحيان عن شخصيّةِ متكلّمِها، شأنُها في ذلك شأنُ اللباس الذي نلبسُه، فتجدُ منّا من يبذلُ جهدًا ووقتاً ومالاً في تنسيقِه وترتيبِه، ليبدوَ للآخرينَ – أو لنفسِه– في صورة بهيّة.

والمماثلةُ الصوتيّةُ تُحقِّقُ أحدَ هدفينِ، أو كليهما لابنِ اللغةِ، الأولُ الاقتصادُ في الجُهدِ العضليِّ المبذولِ عند التكلُّمِ، عن طريقِ التخلُّصِ من التنافراتِ في التجمُّعات الصوتيّةِ المختلفة، إنْ كلماتٍ وإنْ جملاً، والثاني تحقيقُ الجمالِ المنشودِ الذي يتغيّاهُا لمتكلمُ عن طريق الانسجامِ اللفظي بين المتجاورات، فـ"عملية العلامةِ اللغويةِ قد نُظر إليها باعتبارها تتطلب عملاً ذهنيا وعملاً فيزيقياً: أي تحديد المضمون وتركيب المنطوق وتعديل الصوت لتشكيل أصوات الكلام" (كولماس، 2000) وبالتالي يحاول المتكلم "أن يقلل من التعقيد البنيوي السطحي للمنطوق، بينما يحاول رفعَ مقدارِ المعلومات التي يوصلها إلى المستمع للحد الأقصى، فالاتصال بفاعلية أمر يشغل المتكلم على نحو واضح، بينما لا يرهق نفسه من دون ضرورة" (كولماس، 2000).

لذا ليس عجيباً أن يغيّر ابنُ اللغة العارفُ بقوانينِها وسننِها في بعض الألفاظ طلباً للتجانس اللفظي والتماثل الصوتي و"كان صلى الله عليه وسلم ربما غيّرَ الكلمةَ عن وجهها للموازنة بين الألفاظ وإتباع الكلمة أخواتها، كقوله صلى الله عليه وسلم: "أعيذه من الهامّة، والسّامّة، وكل عين لامّة " وإنّما أراد ملمّة"(العسكري، 1952)

وليس من أهدافِ هذا البحثِ تأصيلُ المماثلةِ وتتبعُها تاريخيًا، والربطُ بينَها وبين ما شاع في كتب النحويين والتصريفيين العربِ من مصطلحاتٍ تشاكلُها، من مضارعةٍ وتقريبٍ ومشاكلةٍ وتآخٍ وتناسبٍ وإتْباع (بن يشو، 2007) ومحاذاة وازدواجٍ ومجاورة ومناسبة... أقول: ليس من هدفِ البحثِ هذا؛ لأنّه لا يكادُ يخلو مؤلَّفٌ أو بحثٌ علميٌّ في المماثلةِ الصوتية من ذلك (أنظر مثلا: بني ياسين: 2004، وبن يشو:2007)، لكنّ الهدفَ أنْ ننظرَ نظرةً شاملةً إلى هذه الظاهرة الصوتيّة، ونظمَّ إليها ما حقُّه الضمُّ من ظواهرَ صوتيةٍ لم يلتفت إليها المحدثون في دراسةِ المماثلةِ، مع أنّ سبيلَها سبيلُها وقانونَها قانونُها.

والدراساتُ المتخصّصة السابقةُ – إذا ما تجاوزنا المباحثَ الجزئيةَ في بعضِ مؤلفاتِ الحديثين–جاءت في معظمها تطبيقيةً لا تنظيرية، بمعنى أنها لم تزد على النظريّةِ شيئا يُذكرُ، فضلاً على أنها تطبيقيةٌ على نصوصٍ معينة (منها: العمري: 2000، والشرخ، 2003).

وفي دراسة بعنوان (التبدلات الصوتية والصرفية في كتابَيْ التبريزي واللخمي) عالجت أفنان النجار بعض التبدلات الصوتية وفق قانون المماثلة الصوتية، لكنها درستها في كلمات مفردة معزولة عن سياقها، وشأنها في ذلك شأن غيرها ممن درسوا المماثلة وفق مفهومها التقليدي، على أن البحث قد أفاد من دراستها في الحديث عن النوع الأول من أنواع المماثلة.

ومن الدراساتِ المتخصصةِ التي أفردتْ المماثلةَ ببحثٍ

* كلية الآداب، جامعة مؤتة، الأردن. تاريخ استلام البحث 2015/9/21، وتاريخ قبوله 2015/12/28.

 © 2017 عمادة البحث العلمي وضمان الجودة/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

مستقلٌ، دراسةُ محمود عبد الرحيم بعنوان "المماثلة الصوتية دراسةً نظريةً تطبيقيةً" تكلمَ فيها مؤلّفُها عن مصطلحات المماثلةِ عند القدماء، ثم تعريفِها عند الحديثين ثم تطبيقاتِها على المستويين الصوتي (الإعلال والإبدال والإمالة والإدغام) والصرفي (التصغير والنسب) ولم يأتِ بجديدٍ يُذكر في مجال التنظير، ولم يزد شيئا عما ذكره المحدثون ممن نظّروا للماثلة.

وقد حاول هايل الفُقرا في دراسته الموسومة ب (ظاهرة الانسجام الصوتي في القرآن الكريم دراسة صوتية) أنْ يلملم موضوع التماثلات الصوتية تحت عنوان (الانسجام الصوتي) وذهب إلى أن المماثلةَ الصوتيةَ هي الانسجامُ الصوتيّ، فكلا المصطلحين يدل على معنى واحد (الفقرا، 1996)، وإلى هذا ذهب إبراهيم جميل إذ يقول:"ويُقصد بالتناسب الصوتي إحداث مماثلة بين أصوات اللغة في سياق لغوي واحد على مستوى الصوائت قصيرةً أو طويلةً، أو الصوامت أو الصيغ أو التراكيب" (إبراهيم، 2005). والحقيقة ليست كذلك، فالمماثلة هي وسيلة من وسائل الانسجام الصوتي، والانسجام قد يكون متحققا في الجملة أو اللفظ دون إجراء أي تغيير، فعندما نقرأ مثلا سورة الإخلاص في القرآن الكريم: { قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ (1) اللهُ الصَّمَدُ (2) لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ (3) وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ (4)} (سورة الإخلاص 1– 4) نجد أنّ الانسجام الصوتي متحقق في فواصل الآيات دون أي تغييرات في الأصوات، لكن المماثلة كما أجمع العلماء هي (تغييرات) تحدث للصوت بسبب مجاورته صوتاً آخر، على أن دراسة الفقرا أيضا في مجملها اقتصرت على التبدلات الطارئة على الصوت المفرد، وقد تطرق للانسجام في المقاطع الصوتية (الفقرا، 1996) ولكن ليس من المنظور الذي انطلقت منه دراستي هذه.

وثمةَ دراسةٌ بعنوان"بحوث في اللسانيات، الدرس الصوتي العربي، المماثلة والمخالفة" لجيلاني بيشو تتبع فيها مصطلحات المماثلة في التراث العربي القديم وعند علماء الغرب، ثم عند العلماء العرب الحديثين، ثم تحدث عن أنواعها المعروفة، وضرب لكل نوع أمثلته ماشيا على خطى من سبقوه في تقسيمات المماثلة وأنواعها.

ومنها دراسة ماهر خضير هاشم بعنوان: "المشاكلة في اللغة العربية صوتيا وصرفيا" حاول الباحث فيها لمَّ شتات هذه الظاهرة تحت اسم (المشاكلة) إلا أنه لم يربط بين هذا الشتات، وعالج كل ظاهرة على حدةٍ، فعالج المماثلة كفرع يندرج تحت المشاكلة معالجةً لم يزد فيها على غيره، ومن الظواهر التي عالجها في بحثه: المجاورة والإمالة والمزاوجة، لكنه أدخل في بحثه ما هو ليس صوتيا مثل الحمل على النظير والمشابهة في المعنى مما هو خارج عن المماثلة الصوتية التي نحن بصددها.

ومنها دراسة أسامه عبد العزيز جاب الله بعنوان (جماليات المناسبة الصوتية في اللغة العربية) الذي جعل المماثلة فرعاً عن المناسبة" وينتج عن المناسبة الحادثة لتجاور الأصوات عدة ظواهر تتمثل في (المماثلة الصوتية، والمخالفة الصوتية، والقلب المكاني، والإتباع الحركي" (جاب الله، 2008) وفي حديثه عن المماثلة عالجها كغيره من المتقدمين والحديثين.

فأغلب من تحدث عن المماثلة لم يزد على أن ذكر تعريفها وأنواعها من حيث موقع المؤثر (رجعية وتقدمية) ومن حيث حجم التغيير الطارئ (كلية وجزئية) ومن حيث تجاور الصوتين المؤثر والمتأثر (متصلة ومنفصلة).

مفهوم المماثلة: عرف علماء العربية القدماء هذه الظاهرة الصوتية، لكنهم عالجوها تحت مسميات مختلفة، فعالجوا المماثلة الكلية في الصوامت تحت باب الإدغام، والمماثلة الجزئية في الصوامت تحت باب الإبدال والمماثلة في الصوائت تحت باب الإتباع غالباً، وقد تتبع جيلالي بن يشو هذه المصطلحات تتبعا دقيقاً، فلا أرى مُحوجَ لإعادة إثباتها هنا (بن يشو، بحوث في اللسانيات، 2007) لأن ذلك ليس من أهداف البحث كما أسلفت.

أما عند العلماء الغرب الذين قعّدوا لهذا المصطلح فيعرّفها دانيل جونز (Daniel Jones) بأنها:"عمليةُ إحلالِ صوت محل صوت آخر تحت تأثير صوتٍ ثالث قريب منه في الكلمة أو الجملة، ويمكنها أن تتسع لتشمل تفاعل صوتين متواليين ينتج عنه صوت واحد مختلف عنهما" (Jones, 1972).

وأما مالمبرج (Malmberg) فلم يصُغْ لها تعريفا محددا، وما يُفهم من كلامه أنّها التعديلات التي تتعرّض لها الأصوات عند تجاورها، وقسمها إلى راجعة regressive ومتقدمة progressev ومزدوجة double. وتكون راجعةً عندما يؤثر صوت لاحق في صوت سابق، وتكون متقدمة حين يؤثر صوتٌ سابق في صوت لاحق، وتكون مزدوجةً حين يضاهي الصوت صوتين محيطين به، مثل أنْ تصبح الحركة أنفية لوقوعها بين ساكنين أنفيين، ثم قسّمها إلى مماثلة متقاربة أو متصلة، وذلك عندما يكون الصوتان (المؤثر والمتأثر) متلاصقين، ومماثلة متباعدة أو منفصلة، عندما يكون الصوتان متباعدين (مالمبرج، 1994) ويعرفها موريس غرامون (Maurice Grhmmont) بأنها "تغير صوتي عند تحويل حرف عن مخرجه الأصلي إلى مخرج آخر لغرض الانسجام الصوتي" (بن يشو، 2007).

ويرى فندريس (Vendryes) أن المماثلة تشابهٌ، وذلك عندما يستعير أحد الصوتين عنصرا أو أكثر من عناصر الصوت الآخر إلى حد الاختلاط به، ويرى أن الأول غالبا ما يكون هو المؤثر في الثاني، وينبه على أنه أحياناً بسبب عمليات عقلية

قد يحدث العكس (فندريس، اللغة). ويرى ماريو باي (Mario Bei) أن المماثلة هي جعل الصوتين غير المتماثلين متماثلين (باي، 1987). ويرى بروسنهان (Brosnahan) أنها "التعديلات التكيفية للصوت حين مجاورته للأصوات الأخرى"(عبد الجليل، 1998).

وقد قسم سانفورد (Sanford.ASchane) المماثلة تقسيما جديداً، فالتماثلات عنده تنقسم إلى تماثل الصوامت لسمات المصوت، وتماثل المصوتات لسمات الصوامت، وتماثل الصوامت لسمات الصوامت، وتماثل مصوت لسمات مصوت (سانفورد، 2010) جاعلاً الأساس في تقسيمه طبيعة الصوتين المؤثر والمتأثر (صامت أو صائت) لا مكانهما (متقدم أو متأخر).

أما في الدراسات العربية الحديثة عند العرب فلعل علي عبد الواحد وافي أول من تعرض لها، وذلك في حديثه عن تفاعل أصوات الكلمة مع بعضها وسمّاها (التشاكل assimilation) وأشار إلى أنه أحياناً يؤثر الصوتُ الأول في الثاني، وأحياناً يؤثر الصوت الثاني في الأول، وأحيانا يمتزجان فينتج صوت ثالث، وأحياناً يتلاشى أحدهما في الآخر، فيبقى الأول وحده أو يبقى الثاني وحده (وافي، 2004).وسماها كريم حسام الدين (التَّحْييد) ووصفه بأنه: "تداخل أو ذوبان فونيم في فونيم آخر حتى يصيرا فونيماً واحداً في سياق صوتي معين" (حسام الدين، 1985) وهو هنا يفسر ما عرف عند القدماء بالإدغام.

وأمّا إبراهيم أنيس فلم يصغ تعريفا محددا للماثلة، لكنه وصفها على أنها تأثير بعض الأصوات في بعضها عند تجاورها، وفصل القول في أنواعها، ودرجات التأثر كالجهر والهمس وانتقال مخرج الصوت... (أنيس، 2013) وسار على دربه عبد الغفار حامد هلال (1969). غير أنّ أنيس جعل لتحقّق المماثلة شرطا "والشرط الأساسي لتحقق تأثر الصوت بما يجاوره أن يكون التقاؤهما مباشرا بحيث لا يفصل بينهما أي فاصل، ولو كان هذا الفاصل حركة قصيرة، ولا يتم هذا إلا حين يكون الصوت الأول مشكلاً بما يسمى السكون"(أنيس، 2013) وهو شرط غريب يخالف ما دأب عليه العلماء من أن المماثلة قد تحدث بين صوتين غير متجاورين تماماً.

ويعرفها أحمد مختار عمر بأنّها "تحوّل الفونيمات المتخالفة إلى متماثلة، إما تماثلا جزئياً أو كلياً"(عمر، 1997) وهذا قصرٌ واضح للماثلة على الصوت المفرد.

ويعرف استيتية المماثلة بأنها "تغيّر ملمح أو أكثر في صوت معيّن ليماثل صوتاً مجاوراً يأتي قبله أو بعده، وقد تكون مجاورته له مباشرة بحيث لا يكون بينهما فاصل، أو غير مباشرة بحيث يكون بينهما فاصل" (استيتية، 2012). وتطرّق إلى ما يُسمى العامل الحاسم crucaifactor وهوالعامل الذي يؤدي إلى التماثل تمييزاً له من سائر صور التخالف الأخرى، التي يعد تأثيرها في إحداث التماثل ثانويا أو ضعيفا أو معدوماً في كثير من الحالات (استيتية، 2012).

وقسمها استيتية إلى مماثلة تقدمية مباشرة وتقدمية غير مباشرة ورجعية مباشرة... وتابع برشتراسر (1994) في إضافة مماثلة تقدمية رجعية كما في (من وال= موّال) فالواو أثرت في النون فقلبتها واوا والنون أثرت في الواو فجعلتها مشربة بالتأنيف وهي الغنة عند القدماء (استيتية، 2012).

ومن خلال تعريفات العلماء للماثلة وأقوالهم فيها وأمثلتهم التي يمثّلون بها نلمح أموراً مهمّة تعنينا في هذا البحث:

أولها: أن الحديث عن المماثلة المنفصلة جاء مبهماً، فلم يذكر أحدٌ حجمَ المساحة الفاصلة المسموح بها بين الصوتين (المؤثر والمتأثر) وأكثر أمثلتهم على أن الفاصل صوت واحد أو صوتان، بل يرى مالمبرج أن المماثلة المتباعدة (المنفصلة) تؤثر في الحركات على وجه الخصوص (مالمبرج، 1994).

ثانيها: أنَّ أغلب من تحدث عن المماثلة من العلماء العرب تطرّق إلى معرفة علمائنا القدامى لهذه الظاهرة ولكن باسم آخر هو المجاورة، لكنّ للمجاورة عند القدامى باباً أوسع من المماثلة بمفهومها الحالي، بل المماثلة جزء من المجاورة.

ثالثها: أنّ تقسيمات العلماء الحديثين للماثلة في مجملها مبنيّةٌ على مكان المؤثر من المتأثر بصرف النظر عن طبيعته الصوتية، ما عدا سانفورد الذي قسمها بناء على طبيعة الصوت (صائت أو صامت).

رابعها: أنّ الحديث عن المماثلة عند الحديثين غالباً منصبّ على الصوت المفرد، سواءٌ أأثّر صامتٌ في صامت أم صامت في صائت أم صائت في صائت.

من هنا جاءت رؤية الباحث للماثلة الصوتية مبنيّةً على الأسس التالية:

أولاً: انطلاقاً من النقطة الرابعة فيما سبق فإن الباحث يرى أنّ تأثير الأصوات المتجاورة في بعضها ليس مقصورا على الصوت المفرد، بل قد يتعدّى ذلك إلى تأثير كتلة صوتية/تجمع صوتي، في كتلة صوتية/تجمع صوتي آخر مجاورٍ له، كما في قولهم:" هنأني الطعام ومرأني "(ابن هشام، 1985) والأصل أمرأني، فكان المتوقّع أن يقول القائلُ: "هنأني الطعامُ وأمرأني" لكنّه عدَلَ عن الأصل فقال:)مرأني) ليماثل بين البنيتين الصرفيتين المختلفتين (فعلَ وأفعل) وهذا يعني أنّ وجود تجمع صوتي على بنية صرفية معينة، قد يؤثر في بنية صرفية مجاورة لها، وهذا جزء ممّا عرف في اللسانيات النصية بالتوازي الذي يؤدي إلى السبك في النص(عبد المجيد، 1998)، وهو ما

سماه الزركشي إيقاع المناسبة وأكد وجوده وتأثيره في القرآن الكريم: "اعلم أن إيقاع المناسبة في مقاطع الفواصل حيث تطرد متأكدٌ جدا ومؤثرٌ في اعتدال نسق الكلام وحسن موقعه من النفس تأثيرا عظيما، ولذلك خرج عن نظم الكلام لأجلها في مواضع" (الزركشي، 1972) فهذا الخروج عن نظم الكلام ما جاء إلا ليماثل تركيباً صوتيّاً مجاوراً له، لذا حريٌّ بنا دراستُه تحت باب المماثلة. وعليه فكما تكون المماثلة صوتية قد تكون صرفيّةً أو مقطعيّةً أو تركيبيّةً كما سنلاحظ.

ثانياً: إنّ المساحة الفاصلة بين الصوتين (المؤثر والمتأثر) قد تتسع لتتجاوز الكلمة الواحدة، فتصل إلى كلمتين متجاورتين فيدخل في ذلك ما يُسمى بالحمل على الجوار كما في "جحر ضبٍ خَربٍ"، ألم تؤثر الكسرة في آخر كلمة (ضب) في الضمة في آخر كلمة (خرب)؟ أليس هذا تأثيرَ صوتٍ في صوتٍ؟ وقد تتجاوز ذلك لتشمل جملتين متجاورتين، خاصة إذا أراد المتكلم تحقيق السجع كما في الحديث: "أنفق بلالا ولا تخف من ذي العرش إقلالا" (السيوطي، 1979)، بنصب (بلالا) مع أنّ حقَّه البناء على الضم. يقول فندريس:"ولكن حالات التوازن وتبادل التأثير تصيب أيضا أصواتاً يفصل بينها عدة عناصر، بل أصواتاً أيضا تنتسب لمقطعين مختلفين وتوجد في أماكن يبعد بعضها عن بعض في الكلمة الصوتية، والعمليات التي تنتج هنا هي عمليات التشابه والانتقال والتخالف" (فندريس، د.ت)ويقول في مكان آخر: "فأقل جملة، وأقل كلمة تفترض سلسلة من الحركات النطقية المعقدة وقد تركبت فيما بينها، ومن هذه المركبات تنتج أفعال متبادلة تؤدي إلى أنواع مختلفة من التحوير"(فندريس، اللغة).

ثالثاً: يمكن توسيع المماثلة لتشمل كل الظواهر المشابهِة في العربية مثل المجاورة والازدواج والمحاذاة والمشاكلة كما سنرى، إذ السبب فيها كلها واحد، هو تأثُّر الأصوات والتجمعات الصوتية المتجاورة ببعضها، إذ لها علاقة مباشرة بالوزن والإيقاع الموسيقي في الشعر والنثر على حد سواء، يقول قدامة بن جعفر عن الترصيع: "ومن نعوت الوزن الترصيع، وهو أن يُتوخى فيه تصييرُ مقاطع الأجزاء في البيت على سجع أو شبيه به أو من جنس واحد في التصريف"(ابن جعفر، 1884).

رابعاً: يمكن لنا بعد لملمة أشتات هذا الموضوع أن نرى بجَلاء أن العربية تميل إلى التماثل، فالمماثلة فيها مطلب لغوي عام نجد آثاره وتمثّلاتة اللغوية على عدة صعد، وبذلك يمكن لنا تقسيم المماثلة في العربية تقسيما جديداً بالنظر إلى طبيعة المؤثر والمتأثر، لا إلى مكانه فتنتج عندنا مماثلة صوتية) صامتية صامتية، وصائتية صائتية، وصامتية صائتية، وصائتية صامتية) ومماثلة صرفية ومماثلة تركيبية ومماثلة مقطعية، فتكون المماثلة في العربية مماثلات لا مماثلة، وكلها مماثلات صوتية وإن تنوعت على مستوى الصوت والمقطع والكلمة والتركيب.

خامسا: حري بنا أن نشير إلى أننا اعتمدنا في كثير من الشواهد لاسيما القرآنية على تأويلات بعض العلماء والمفسرين، مما يعني أنه قد يكون في المسألة تأويل آخر، ولكنا عزفنا عن ذكره لضيق المقام.

وإذا كان المتكلم يسعى إلى الاقتصار في الجهد العضلي المبذول– ما يحققه عن طريق المماثلة– فإنه يسعى إلى تنميق لفظه وتجويده ليحقق الانسجام اللفظي في الجملة أو النص، لذلك كان السجع –وهو من مظاهر تحسين اللفظ– طابعاً يسم الكلام العربي في كل عصور الأدب، بل جعل بعضهم الحاجة إلى تحسين الكلام المنثور ضرورة، يقول السيوطي: "قد يلحق بالضرورةما في معناها وهو الحاجة إلى تحسين النثر بالازدواج"(السيوطي، 2006) ويقول ابن بري:"إن للنثر ضرورة كضرورة الشعر ووزنا يضاهي وزنَه" (حسن، 1981).

أنواع المماثلة:

القسم الأول: المماثلة الصوتية، وهو على أنواع عدة بحسب طبيعة المؤثر والمتأثر:

أولاً: مماثلة صائتية صائتية، وذلك عندما يؤثر صائت في صائت، كما في كسر الهاء في ضمير الغائب في مثل (بهِ) إذ الأصل في هذا الضمير أن يكون مبنيا على الضم (بِهُ) لكن الضمة تحولت كسرةً بتأثير كسرة الباء.

ومن ذلك قراءة أبي جعفر في قوله تعالى: { قَالَ رَبِّ احْكُمْ بِالْحَقِّ} (سورة الأنبياء 112) إذْ قرأ (ربُّ) بضم الباء (ابن جني، 1969)، فتحوّلت الكسرةُ ضمةً، وما ذاك إلا بتأثير ضمة الكاف في (احكُم). بل إن ضمة همزة الوصل في (احكم) عند البدء بها جاءت بتأثير ضمة الكاف. وقد ضعّف ابن جني هذا الاستعمال اللغوي عادّاً (ربّ) نكرة ولا يجوز حذف ياء النداء إلا مع الأعلام (ابن جني، 1969)، والراجح عندي أنّ (ربّ) هنا ليست نكرة وإنما مضافة إلى ياء المتكلم، ثم حذفت الياء وبني اللفظ على الكسر على عادة بعض العرب (ابن الجزري، د.ت)، ثم تحولت الكسرة ضمة للماثلة الصوتية، وعلى ذلك فسرها الطوسي، فضمة (رب) عنده إتباع لضمة الكاف في (أحكم) (الطوسي، 1957). وقد أضافت النجار التبدلات المزدوجة، أي تبدّل حركتين لتصبحا حركتين مختلفتين طلباً للانسجام كما في قول العامة (سَلسَلَة) بدلا من (سِلسِلَة) فتتحول كسرتي السينين فتحتين لتتناسبا مع فتحة اللام (النجار، 2008).

والأمثلة على ذلك كثيرة عالجها كثير من الذين بحثوا في المماثلة الصوتية. لكنا معنيون هنا بإضافة أمثلةٍ لم يتطرق إليها المحدثون في موضوع المماثلة، أمثلةٍ عالجها القدماء تحت ما يسمى بالازدواج أو المحاذاة أو الإتباع، تلك الأمثلة هي التي تمثّل رؤية البحث، من مثل قول العرب رِجس نِجْس قال الفراء:" إذا قالوا (النَّجس) مع (الرِّجس) أتبعوه إياه، فقالوا: (نِجْس) بالكسر، وإذا أفردوه قالوا: (نَجْس) بالفتح" (السيوطي، 1966) وبهذا تكون الكسرة القصيرة بعد الراء في (رِجْس) قد أثرت في الفتحة القصيرة بعد النون في (نَجْس) فقلبتها إلى كامل خصائصها على الرغم من أنّ الفاصل بينهما خمسة أصوات، ما أغفله المحدثون في دراستهم للماثلة في العربية، ويمكن توضيح هذا التغيير كما يلي:

(rijsun najsun ⟶ rijsun nijsun)

ومثلها قولهم: "وأَخْذي من ذلك ما قدُمَ وحَدُثَ" (ابن هشام، 1985) والأصل حدَثَ بفتح الدال لكن الفتحة تأثرت بضمة دال (قدُم) فتحولت ضمة مثلها، قال الجوهري:" لا يضم (حدُث) في شيء من الكلام إلا في هذا الموضع" (ابن منظور، 1990) ومن ذلك أن كلمة (الكَثرة) أصلها بفتح الكاف، لكنها إذا اقترنت بـ(القِلّة) جاز كسر كافها لتماثل كسرة قاف القلة فقالوا: القِلة والكِثرة، وقالوا: الحمْدُ للهِ على القُلِّ والكُثْرِ والقِلّ والكِثْر (الزبيدي، د.ت)

ومن ذلك قولهم: لؤم ورضُع، وذلك إذا مص من الخلف مخافة أن يعلم به أحد..." ولو أفرد لقال رَضِع مثل تَعِب أو ضَرَب" (الفيومي، د.ت) فالضمة بعد الضاد ما جاءت إلا بتأثير الضمة بعد همزة (لؤم)، ومنه قولهم: فلان فيه لُطف وظُرف بضم الظاء (الحنبلي، 1985) والأصل (ظَرْف) بفتح الظاء ولكنها ضُمت لتماثل ضمة اللام في(لُطف).

ومن ذلك أن كلمة (الضُّرّ) إذا وردت في سياق لغوي مع كلمة (النَّفع) فُتحت ضادها، وإذا وردت وحدها كانت بضم الضاد (ابن منظور، 1990)، وقد وردت مفردة في القرآن الكريم أربع عشرة مرة، كانت كلها بضم الضاد، ووردت مع النفع ثماني مرات كانت كلها بفتح الضاد.

وكما تكون المماثلة في الصوائت القصيرة تكون كذلك في الصوائت الطويلة، قال الشاعر (السهيلي، 1992):

حَوْراءُ عَيْناء من العِيْن الحِيْرِ

والأصل (الحُور) لكن الضمة الطويلة تحولت إلى كسرة طويلة بتأثير الكسرة بعد العين في (الحير) ويمكن تمثيل ذلك كما يلي:

>al<iinilḥuuri ⟶ >al<iinilḥiiri

كما يمكننا إضافة ما عُرف في النحو العربي تحت باب (الحمل على الجوار) إلى هذا النوع من المماثلة الصوتية، فما هو إلا تغيير حركة لمجاورتها حركةً أخرى، يدلنا على ذلك أن الحمل على الجوار ليس مختصّاً بوظيفة نحوية بعينها، فقد يكون في الوصف، فجعل العكبري منه قوله تعالى:{وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُحِيطٍ} (سورة هود 84) واليومُ ليس بمحيط، وإنما المحيط العذاب، فالأصل (عذابَ يومٍ محيطاً) فتحولت الفتحة بعد الطاء إلى كسرة لتماثل الكسرة بعد الميم في (يوم) وكذلك {أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ} (سورة إبراهيم 18) والعاصف ليس من صفة اليوم بل من صفة الريح (العكبري، د.ت) فالكسرة في محيط وعاصف ليست كسرة إعراب، فهي ليست كسرة أصيلة، ولكنها جاءت بتأثير كسرة (يوم) قبلها. ويرى بعض العلماء في بعض تأويلاتهم أن الحمل على الجوار جاء في البدل وجعلوا منه {وَيَسْأَلُونَكَ عنِ الشَّهْرِ الحَرامِ قِتالٍ فيهِ} قال أبو عبيدة: "هو مخفوض على الجوار" (النحاس، د.ت).

وفي التمييز جعل الخليل منه جرَّ (كذب) في قوله تعالى: { وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ } (سورة يوسف 18) ومجازه كذبًا على معنى: وجاءوا كذبًا على قميصه بدمٍ.(الفراهيدي، 1995)وجرَّ الفاعل كما في قول الشاعر (الفراهيدي، 1995):

فيا معشرَ العُزَّابِ إنْ حانَ شُرْبُكُمُ

فلا تشربوا ما حَجَّ للهِ راكبِ

والأصل راكبُ بالرفع على الفاعلية.

وقد يجر الخبر على الجوار كما في قوله تعالى: {وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقِرٌّ } (سورة القمر 3) فمستقر خبر ل(كل) إلا أنه خفض – في قراءةٍ – على الجوار (الدمشقي، 1998) ولم يرتض أبو حيان ذلك لأنّ الخفض على الجوار عنده في غاية الشذوذ، ولأنه لم يُعهد في الخبر، وإنما عُهد في الصفة على اختلاف النحاة في وجوده (الأندلسي، 2001).

ومنه في التوكيد قول الشاعر:

يا صاحِ بَلِّغْ ذوي الزوجاتِ كلِّهمُ

أنْ ليس وصلٌ إذا انحلّتْ عُرى الذنبِ

فكلهم توكيد لذوي لا للزوجات وإلا لقال كلهنَّ، والأصل أن يكون منصوباً، ولكنه خفض لمجاورة المخفوض (ابن هشام، 1984).

وفي العطف جعل العكبري منه قول النابغة (العكبري، د.ت):

لم يبق إلا أسيرٌ غير منفلتٍ

أو موثقٍ في حبال القدّ مجنوبِ

فالأصل في (موثق) أن يكون مرفوعا؛ لأنه معطوف على مرفوع (أسير) لكنه جُرّ لمجاورته المجرور (منفلت).

فوقوع الحمل على الجوار في كل المواقع الإعرابية السابقة – وإن كان في بعض تأويلات العلماء– يؤكد أنّ العامل فيه هو التماثل الصوتي بين المتجاورين وليس هو حالة مقصورة على مواقعَ إعرابيةٍ بعينها.ولما كانت العلة في الحمل على الجوار هي التماثل الصوتي فليس شرطا أن يكون مقصورا على الجر، ففي قول الشاعر:

السالكُ الثغرةَ اليقظانُ كالئها

مشيَ الهلوكِ عليها الخيعلُ الفضلُ

ف(الفضل) صفة للهلوك وكان ينبغي أن يكون مجروراً، ولكنه رُفع لمجاورته مرفوعا (الخيعل) (ابن قتيبة، 1953).

وفي قوله تعالى: { فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ } (سورة الأَعراف 30) ف(فريقا) الثانية حقها الرفع، لكنها نصبت على مجاورتها للأولى، "والعرب تدخل الآخر المشرك بنصب ما قبله على الجوار" (أبو عبيدة، 1961).

ثانياً: مماثلة صامتية صائتية

وهي أن يؤثر صوت صامت في صوت صائت، ومن ذلك أن الأصل في ضمير الغائب أن يكون مبنياً على الضم (لهُ، منهُ، كتابهُ) لكنه إذا سبق بالياء الساكنة، وهي شبه صامت، فإنه يبنى على الكسر، وقد تشبع الكسرة فتصبح كسرة طويله: (عليهُ) تصبح (عليهِ) أو (عليهي)، وهنا أثرت شبه الحركة (الياء) في الضمة فقلبتها كسرة، ويمكن توضيح ذلك صوتيا كما يلي:

<alayhi ⟵ <alayhu

أضف إلى ذلك ما تكتسبه الصوائت من سمات عند مجاورتها لصوامت معينة كما يحدث للفتحة القصيرة أو الطويلة عند مجاورتها لأحد الأصوات المفخمة، مما أطلق عليه مصطلح التفخيم السياقي "ويقصد به أن يفخّم الصوت ليس لسمة ذاتية فيه، بل لتأثره بصوت مفخم مجاور كما في (صال) حيث نلاحظ أن الفتحة الطويلة أصبحت مفخمة لمجاورتها ل (ص) المفخّمة" (الخولي، 1987، وحنفية،2013).

ثالثاً: مماثلة صائتية صامتية

وهي عكس سابقتها حيث يؤثر هنا صوت صائت في صوت صامت، كما في كلمة (ميعاد) التي أصلها (مِوْعاد) حيث تجتمع الكسرة القصيرة مع شبه الحركة (الواو) وهو ما يشكل ثقلا في النطق إذ تتشكل الحركة المزدوجة الهابطة (iw) فتتحول إلى كسرة طويلة.

وانطلاقاً من رؤية البحث فإنا معنيون بإضافة أمثلة لم يتطرق إليها السابقون؛ لأنهم لا يعدونها من قبيل المماثلة، ومن ذلك قولُ العرب: "ومن أجبا فقد أربى" والأصل أجبأ بالهمز، فالإجباء بيع الزرع قبل أن يبدو صلاحه، وقيل هو أن يغيّب إبله عن المصرف من الإجباء (ابن الجزري، 1979) وهنا أثرت الفتحة الطويلة في كلمة (أربى) في الهمزة في كلمة (أجبأ) فصيرتها فتحة طويلة، أو لنقل أن الهمزة حذفت تماما وعوّض عنها بإطالة فتحة الباء، وكل ذلك لإحداث التماثل الصوتي بين اللفظين.

كما أنّ بعض الأصوات تفخّم إذا تلتها فتحة أو ضمة كالقاف والغين والخاء (بشر، 2000) فنطق صوت القاف في (قال) لا يشبه نطقه في (قيل) وقد قسم ابن الجزري درجات التفخيم بالنظر إلى ما يجاور الصوت المفخم من صوائت على خمس مراتب، يقول:" قال ابن الطحّان الأندلسي في تجويده: المفخمات على ثلاثة أضرب: ضرب يتمكن التفخيم فيه، وذلك إذا كان أحد حروف الاستعلاء مفتوحاً، وضرب يكون دون ذلك، وهو أن يقع حرف منها مضموما، وضرب دون ذلك، وهو أن يكون حرف منها مكسورا. قلت: وهذا قول حسن، غير أني أختار أن تكون على خمسة أضرب، ضرب يتمكن التفخيم فيه، وهو أن يكون بعد حرف الاستعلاء ألف، وضرب دون ذلك، وهو أن يكون مفتوحا، ودونه وهو أن يكون مضموما، ودونه وهو أن يكون ساكنا، ودونه، وهو أن يكون مكسورا"(ابن الجزري، 2001).

رابعاً: مماثلة صامتية صامتية

وذلك عندما يؤثر صامت في صامت تال أو سابق له، ويمكن أن نعالج تحتها كل ما تطرق إليه القدماء والمحدثون من التبدلات الصوتية التي أدرجوها تحت باب الإبدال أو المعاقبة، كما في الإبدال القياسي في صيغة الافتعال، مثل تحول تاء افتعل إلى طاء إذا جاورت الأصوات المطبقة، فاصتبر تصير اصطبر واطتلع تصير اطّلع، والتاء كذلك تتحول إلى دال إذا جاورت الزاي مثلا، فازتهر تصير ازدهر وغيرها كثير (بني حمد، 2011) ومن ذلك أيضا التبدلات الصوتية في بعض الأصوات التي تتلو لام التعريف فيما عرف في الدرس اللغوي باللام الشمسية، إذ كلها ناتجة عن تقارب مخارج هذه الأصوات مع مخرج اللام فتنقلب اللام إلى صوت مماثل لهذه الأصوات.

ومن ذلك تأثير الأصوات المستعلية فيما جاورها من أصوات كقول العامة (قارص) في (قارس) حيث أثرت القاف المستعلية في السين فقلبتها صوتا مستعليا (النجار، 2008).

القسم الثاني: المماثلة الصرفية.

لا يمكن لنا أن نجعل المماثلة الصوتية مقصورة على تلك

التماثلات الصوتية المفردة (تأثير صوت في صوت) بل يمكن أن تشمل تلك التماثلات الصرفية التي تحدث للسبب نفسه، وهو المجاورة والرغبة في إحداث الانسجام الصوتي بين المتجاورات، إن أصواتاً وإن كلماتٍ، ما دامت التبدلات الحادثة هي تبدلات صوتية.

من ذلك ما جاء في الأثر عن علي كرّم الله وجهه أنه "قضى في القارِصَةِ والقامِصَةِ والواقِصَةِ بالدِيّة أثلاثا" (الفيومي، د.ت) إذ قيل فيه: إن ثلاثَ جوار كنّ يلعبْنَ فركبتْ إحداهن فوق الأخرى وركبت الثالثة فوقهنّ، فقرصت السفلى(القارصة) الوسطى فقمصت (القامصة)، أي وثبت فسقطت العليا فوُقصت عنقها واندقت (الواقصة)، فجعل ثلثي دية العليا على السفلى والوسطى وأسقط ثلثها؛ لأنها أعانت على نفسها، وكان القياس أن يقال (المَوْقُوصَةُ) (الفيومي، د.ت) لأنها من وُقصت العنق، وهو مبني للمجهول، لكنّ البناءين الصرفيين المتقدمين (القارصة والقامصة) كانا على اسم الفاعل فأثر هذا في البناء الثالث فتحول من اسم مفعول(موقوصة) إلى اسم فاعل(واقصة) لتحقيق الانسجام الصوتي بين الأبنية الثلاثة، فالتغيير هنا صرفيّ هدفه صوتيّ، مع العلم بأنه يصعب فصل المستوى الصرفي عن المستوى الصوتيّ في العربية.

قارصة/قامصة/موقوصة تتحول إلى قارصة/قامصة/واقصة
فاعلة/فاعلة/مفعولة تتحول إلى فاعلة/فاعلة/فاعلة

ومن ذلك ما ورد في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم في سبايا أوطاس وهو اسم موضع حيث قال: "ألا لا تُوطأ الحَبالى حتى يضعن ولا الحَيالى حتى يَسْتَبْرِيْنَ بحَيْضة" (الثعلبي، 2002) والحَبالى جمع حُبلى، أما الحيالى فجمع حائل، والأصل أنّ (حائل) تُجمع على: (حِيالٌ) بكسر الحاء، أو(حُولٌ) بالضمِّ، أو(حُوَّلٌ) كسُكَّرٍ، أو(حُولَلٌ) اسماً للجمع (ابن منظور، 1990) وكل جمع من هذه الجموع كان من الممكن أن يؤدي المعنى وفق ما عرفته العرب في لغتهم، لكنّا نرجّح أن الميل إلى هذا الجمع (حيالى) جاء لتحقيق للانسجام الصوتي عن طريق تغيير البنية الصرفية من فِعال مثلاً إلى فَعالى لتناسب (حبالى) المجاورة لها.

الحَبالى....**الحِيال** تتحول إلى الحَبالى....**الحَيالى**
الفَعالى....الفِعال تتحول إلى الفَعالى....**الفَعالى**

وقد جاء في الحديث الشريف:"من شرّ ما أُوتي العبدُ شحٌّ هالعٌ وجُبْن خالع" أي: شُحٌّ يجزع منه العبد ويحزن، فالهلع الحزن والأصل أن يقال: شح مهلوع فيه، فالإنسان هو من يهلع في الشّحّ، لكنّ بناء مفعول تحول إلى فاعل لتتماثل مع (خالع) محققا بذلك الانسجام الصوتي بين البنيتين الصرفيتين، وهذا ما عناه الجوهريّ بقوله:" ويحتمل أن يكون هالع لمكان خالع للازدواج" (الجوهري، 1990)

ومن ذلك حذف التاء من المصدر (إقامة) في قوله تعالى {وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ } (سورة الأنبياء 73، والنور 38) فعلى الرغم من أن النحاة والتصريفيين صاغوا قاعدة عامة مفادها أنه يجوز حذف التاء من مصدر أفعل والتعويض عنها بالتاء، وأنه يجوز حذف التاء في الإضافة، إلا أنهم في الغالب لا يسوقون إلا هذا الشاهد، على أن بعض العلماء قد تنبهوا إلى قضية التماثل بين إقام وإيتاء، فقال: إنما حذفت الهاء من "و إقام الصلاة" للازدواج كما ثبتت الهاء في المذكر للازدواج، نحو لكلّ ساقطة لاقطة، والأصل لاقط فلو أفرد وجب الرجوع إلى الأصل. (الفيومي، د.ت).

ويكثر ذلك مع الإضافة" نحو: {وَإِقَامَ الصَّلَاةِ} [الأنبياء: 73] والأصل: وإقامة الصلاة، فحذفت التاء لسد الإضافة مسدها، ولمشاكلة: "وإيتاء الزَّكَاةَ" (الأزهري، 2000) "وقيل وحسن حذف الياء في الآية مقارنته لقوله بعد: {وإيتاء الزكاة}" (الصبان، 1997).

ومن ذلك ما جاء في الحديث الشريف: "أعوذ بكلمات الله التامّة، من كلّ سامّة، ومن كلّ عين لامّة" (ابن الأثير، 1997) قال السيوطي في هذا الحديث: "فالسامّة من قولك، سمّت إذا خصّت، واللامّة أصلها من ألمّت، لكن لما قرنت بالسامّة جُعلت في وزنها" (السيوطي، 1979) وهو يشير هنا بوضوح إلى أثر المماثلة الصوتية بين الصيغتين الصرفيتين، فقد تحولت الصيغة الثانية من (مُلمّة) وهو الأصل إلى الصيغة الثلاثية (لامّة) محققة بذلك الانسجام الصوتي عن طريق التماثل الصرفي.

ومنه ما جاء كذلك في حديثه صلى الله عليه وسلم: "خير المال سَكّةٌ مأبورة أو مهرةٌ مأمورة (القرطبي، 1964)، والسكّة هي السطر من النخل ومأبورة من تأبير النخل، أما مأمورة فالمقصود بها كثيرة الولد، وهذا المعنى يحققه الفعل الرباعي آمر لا الفعل الثلاثي أمر، فالأصل أن تكون مهرة مؤمَرة، لكنّ مجيئها على هذه الصيغة (مأمورة) يحقق المماثلة الصرفية مع (مأبورة) فيحدث الانسجام الصوتي، وقد أشار الزبيدي إلى هذا بقوله:" أَماً قولُهُم: ومُهْرَةٌ مَأْمُورَةٌ، فعلَى ما قد أُنِسَ من الإتباع، ومثلُه كثيرٌ" (الزبيدي، د.ت).

وقد يؤدي التماثل الصوتي إلى تغيير في بنية الجمع كما في قول الشاعر (ابن منظور، 1990):

هتّاكُ أخبية ولاّجُ أبوبةٍ
يخلطُ بالبرّ منه الجدَّ والليّنا

والأصل في (باب) أن يُجمع على أبواب، إذ القياس في فَعْل أن يجمع على أفعال ولا يجمع على أفعلة، وقد أشار اللحياني وابن الأعرابي إلى أن جمع باب على أبوبة جمع نادر (ابن منظور، 1990) والرّاجح أنّ هذا الجمع بهذه الصيغة جاء ليتماثل مع أخبية يقول القرطبي: "ولو أفرده لم يجز" (القرطبي، 1964).

وجاء في الحديث الشريف:" مرحباً بالقوم غير خَزايا ولا نَدامى" (القرطبي، 1964)، وندامى جمع نَدْمان، وهو رفيق الشُّرْب (الزمخشري، د.ت) لكنّ المقصود في الحديث نادمين جمع نادم من الندم، فتغيرت الصيغة الصرفية للجمع من جمع المذكر السالم (ندمانين) إلى جمع التكسير (ندامى) لتحقيق المماثلة بين الصيغتين.

القسم الرابع: المماثلة المقطعية

إن للعناصر الصوتية التركيبية وغير التركيبية والمقاطع وظيفةً فنية جمالية مهمة، إذ تستعمل اللغة هذه العناصر لغايات أسلوبية زيادة على وظيفتها الأساسية في تشكيل ألفاظ اللغة (جيرو، 1994) وللمقطع دور كبير في عملية الكلام، فالمنطوق اللغوي عمليًا يتكون من مقاطع وليس من سلسلة خطية من الصوامت (النوري، 1999) وقد يسعى المتكلم إلى جعل المقاطع الصوتية لكلمتين متجاورتين في جملة أو في جملتين متجاورتين متشابهة، ومن ذلك قولهم: الهَرْجُ والمَرْجُ، والمرْج الخلط، والهَرْجُ الفِتْنَةُ والقتل، والأصل فتح الراء في (المرَج) لأنه من مَرِج الأمرُ بمعنى اختلط وبابه (طَرِبَ) (الرازي، 1995) "ويقال إنما يسكن المَرْجُ لأَجل الهَرْجِ ازْدِواجاً للكلام "(ابن منظور، 1990).

ولو بقي اللفظان على أصلهما لكان الأول يتكون من مقطع واحد في حالة سكون آخره /harj/ في حين أن الثاني يتكون من مقطعين ma/raj وكان اللفظ الأول (هَرَج) يبدأ بمقطع قصير مغلق (ص ح ص) في حين أن الثاني (مَرَج) يبدأ بمقطع قصير مفتوح (ص ح) وبهذا يفوت الانسجام الصوتي بين اللفظين، لذا لجأ المتكلم إلى توحيد البنية المقطعية للفظين.

ومن ذلك قولهم أيضاً جبَرية بفتح الباء إذا قيل قدَرية (الحنبلي، 1985) والأصل جَبْريّة بسكون الباء نسبة إلى الجَبْر، لكنّ هذا الأصل ليس متناسباً مقطعياً مع القدَرية بفتح الراء، فكلمة (قدرية) تبدأ بمقطع قصير مفتوح /ka/ في حين أن (جبْرية) تبدأ بمقطع قصير مغلق /jab/ فلجأ المتكلم إلى توحيد البنية المقطعية للفظين بزيادة فتحة قصيرة بعد جيم جبرية.

ومن ذلك الحذف في بعض فواصل القرآن كما في قوله تعالى: { وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ } (سورة الفجر 4) فحذفت الياء من يسري لتحقيق التشابه المقطعي مع ما قبلها { وَالْفَجْرِ (1) وَلَيَالٍ عَشْرٍ (2) وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ } (سورة الفجر 1 – 3) ف(الفجر وعشر والوتر)عند الوقوف عليها كلها تنتهي بمقطع قصير مغلق بصامتين:/fajr/ /asr>/ /watr/ في حين أن (يسري) تنتهي عند الوقوف عليها بمقطع طويل مفتوح /rii/ " وحذف الكسرة الطويلة من (يسري) يحقق الانسجام المقطعي بين رؤوس الآيات جميعها، يقول ابن الحاجب: "فإذا وقع الواو والياء المذكوران في الفواصل وصلا جاز حذفهما والاجتزاء بحركة ما قبلهما، كقوله تعالى (والليل إذا يسر) وذلك لمراعاة التجانس والازدواج، فيجب إذن بناء على ذلك حذفهما إذا وقفتَ على تلك الفواصل المحذوفة اللامات في الوصل، وكذا القوافي يُحذف فيها كثيرا مثلُ ذلك للازدواج، لا للوقف، وإلا حُذف للوقف في غير القوافي أيضا، فثبت أنه يحذف فيهما مالا يحذف في غيرهما"(الإستراباذي، 1982).

ومن ذلك ما رواه القالي في باب الممدود عن ابن السكيت: "تقول العرب: لك الفدا والحمى فيقصرون الفداء إذا كانت مع الحمى للازدواج" (الزبيدي، د.ت: ج39، ص221) ف(الفدا) أصلها الفداء وهي على الأصل تنتهي بمقطع طويل مغلق عند الوقف /fi/daa> أما كلمة الحِمى فتنتهي بمقطع طويل مفتوح /ḥi/maa/ لذلك لجأ المتكلم إلى إحداث التشابه المقطعي بين اللفظين بحذف الهمزة التي تمثل حدّ إغلاق للمقطع الأخير في (فدا).

وجعل ابن هشام قراءة (سلاسلاً وأغلالا) (ابن هشام، 1985) في قوله تعالى: { إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا } (سورة الإنْسان 4) وذلك بتنوين (سلاسلاً) للازدواج مع (أغلالاً) وفي حالة الوصل هنا تنتهي كلمة سلاسل لو منعت الصرفَ بمقطع قصير مفتوح /la/ في حين أن كلمة (أغلالاً) تنتهي بمقطع قصير مغلق /lan/ وصرف (سلاسلا) يحقق التشابه المقطعي بين الكلمتين. وكذا في قوله تعالى: { عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلًا } (سورة الإنْسان 18) قال الأخفش: معرفة، ولكن لما كان رأس آية وكان مفتوحا زيدت الألف في الآية للازدواج كقوله تعالى كانت قواريراً قواريراً (الزبيدي، د.ت)

ومن وصايا علي لابنه الحسين رضي الله عنهما: "من الوالد الفان المقرّ للزمان"... قيل فيه: "حذف الياء هنا للازدواج بين الفان والزمان؛ لأنه وقف، وفي الوقف على المنقوص يجوز مع اللام حذف الياء وإثباتها والإثبات هو الوجه ومع عدم اللام يجوز" (المدائني، 1998).

القسم الخامس: المماثلة التركيبية

يقول السهيلي عن مجيء فعلِ جوابِ الشرط ماضيا إذا كان فعله ماضيا في مثل: "إن قمتَ قمتُ معك" و"إن خرجَ زيد ذهبَ عمرو": "فالجواب: أنهم قصدوا ازدواج الكلام، وآثروا اعتدال اللفظين حيث كانا معاً كالأخوين ألا تراهم يقولون: "آتيك بالغدايا والعشايا". وقالوا: حوراء عيناء من العين الحير...وكان قولهم: " إن زرتني أزرك " أحسن من قولهم:" إن تزرني زرتك "وهو أقبح الوجوه الأربعة، لعدم الازدواج فيه" (السهيلي، 1992) وهنا يرى السهيلي أن تركّب الماضي مع الماضي في جملة الشرط يحقق الانسجام التركيبي في الجملة أكثر من تركب الماضي مع المضارع، والحقيقة أنّ هذا الانسجام التركيبي يتأتّى من طريق صوتي، فَ(فَعَلَ) تتناسب صوتيا مع (فَعَلَ) أكثر مما تتناسب مع (يَفْعل).

ومن ذلك قوله تعالى: {وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ} (سورة النساء 90) فاللام في (لسلطهم) جواب (لو) أما اللام في (فلقاتلوكم) فما كانت إلا ليتناسب التركيبان (لسلطهم ولقاتلوكم) وإلا فالمعنى لسلطهم عليكم فقاتلوكم (السيوطي، 1966) ونلاحظ هنا أن التناسب جاء من طريق زيادة صوت اللام قبل (قاتلوكم) ليتماثل مع (لسلطهم)

ومثله كذلك قوله تعالى: { لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَذْبَحَنَّهُ أَوْ لَيَأْتِيَنِّي بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ } (سورة النمل 21) فاللامان في (لأعذبنّه ولأذبحنّه) لاما قسم، ثم قال (أو ليأتيني) ولم يكن سيدنا سليمان ليقسم على الهدهد أن يأتيه بسلطان، "فليس ذا موضع قسم، لأنه عذر للهدهد... لكنه لما جاء على أثر ما يجوز فيه القسم أجراه مجراه. فهكذا باب المحاذاة" (السيوطي، 1966) فالمقصود تحقيق التناسب بين التركيبين المتجاورين (لأعذبنّه ولأذبحنّه) من جهة و(ليأتيني) من جهة أخرى. ومن ذلك أيضاً ما ذكره النحويون من أنّ جمع التصحيح لا يضاف إليه إلا إن أهمل تكسيره أو جاور ما أهمل تكسيره أو قل استعمال تكسيره (ابن هشام، 1984) فالأصل اللغوي يقتضي أن يقال: سبع سنابل لا سبع سنبلات، أما في قوله تعالى: { إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ } (سورة يوسف 43) فقد جاز لمجاورته (سبع بقرات) وبقرة مهمل تكسيرها لذا أضيف إلى جمع تصحيحها، أما سنبلة فأضيف إلى جمعها التصحيحي بسبب مجاورتها (بقرات) وهذا يُحدث تناسباً تركيبيّاً بين العبارتين (سبع بقرات وسبع سنبلات) بخلاف ما لو جاء على الأصل (سبع بقرات وسبع سنابل) لذلك نجد القرآن جاء بجمع التكسير في آية أخرى خلت من هذا التركيب وهي قوله تعالى:{ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِئَةُ حَبَّةٍ } (سورة البقرة 261).

ومن ذلك أن الفعل (شكر) يتعدّى بوساطة حرف الجر، وقد أنكر الأصمعي تعديه بنفسه في السعة وقال بابه الشعر "وقول الناس (نشكرك ولا نكفرك) لم يثبت في الرواية المنقولة عن عُمَر على أن له وجها وهو الازدواج" (الفيومي، د.ت: ج1) والمقصود بالازدواج هنا التناسب التركيبي مع (نكفرك) فلو قيل: نشكر لك ولا نكفرك، لفات هذا التناسب.

وممّا قاله علي بن أبي طالب كرم الله وجهه: "كراكبِ الصعبةِ إن أَشنقَ لها خَرَم وإن أَسْلَسَ لها تقحّم" (المدائني، 1998) والمعنى: مثل راكب الناقة إنْ شدّد عليها في جذب الزمام خرم أنفها، وإن أرخى لها شيئا مع صعوبتها تقحّمتْ به فلم يملكها، والأصل (أشنق الناقة) وليس (أشنق للناقة) إذا جذب رأسها بالزمام لكنه قال: أشنق لها ولم يقل أشنقها ليجعله مساوياً لقوله (أسلس لها) وبذلك يحقق التشابه التركيبي بين الجملتين (المدائني، 1998).

وجاء في (الزبيدي، د.ت) في مادة (لبب): أَنّه قيل " للأَسْوَدِ: يا أَبا عَمْرٍو: قال: لَبَّيْكَ، قال: لَبَّيْ يَدَيْكَ". قال الخَطّابَيُّ: معناهُ سَلِمَتْ يَدَاكَ وصَحَّتَا وإِنَّمَا تَرَكَ الإِعرابَ في قَوْله:، يَدَيْكَ، وكان حقُّه أَن يقولَ: يَداك، لِيَزْدَوِجَ يديك بلبّيك".

الخاتمة

أعاد هذا البحث النظر في المماثلة في العربية ليخرجها من دائرتها الضيقة التي دأب عليها دارسو المماثلة الصوتية، وجعل منها مماثلات مختلفة غير مقصورة على الجانب الصوتي بمفهومه الضيق، واعتمد على شواهد من القرآن الكريم والشعر والنثر العربيين في الكلام الفصيح ليخلص إلى النتائج التالية:

أولاً: أن الحدود الفاصلة بين المؤثر والمتأثر في عملية المماثلة قد تتسع لتتجاوز الكلمة والكلمتين إلى الجملة والجملتين.

ثانياً: ليست المماثلة مقصورة على الصوت المفرد، بل تتعدّى ذلك لتشمل التجمّعات الصوتية المتجاورة، وبذلك يكون لدينا مماثلة صوتية ومماثلة صرفية ومماثلة مقطعية ومماثلة تركيبية.

ثالثاً: أن العلماء العرب الحديثين تابعوا علماء الغرب في رؤيتهم للماثلة وطبقوها كما طبقوها ولم يفيدوا من خصائص العربية التي قد لا تكون في سواها من اللغات.

المصادر والمراجع

إبراهيم، إ. (2005) أثر التناسب الصوتي في الإعراب، دراسة تطبيقية على آيات من القرآن الكريم، المملكة العربية السعودية: مكتبة المتنبي.

المماثلة الصوتية في البنية والتركيب دراسة تطبيقية على نماذج من القرآن الكريم (2005) المملكة العربية السعودية: مكتبة المتنبي.

ابن الأثير، م. (1979) النهاية في غريب الأثر، تحقيق طاهر الزاوي، ومحمود الطناجي، بيروت: المكتبة العلمية.

الأخفش، س. (1990) معاني القرآن، تحقيق هدى قراعة، القاهرة: مكتبة الخانجي.

الأزهري، خ. (2000) شرح التصريح، بيروت: دار الكتب العلمية.

الأزهري، م. (2001) تهذيب اللغة، تحقيق محمد عوض مرعب، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الإستراباذي، ر. (1982) شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرين، بيروت: دار الكتب العلمية.

استيتية، س. (2012)، علم الأصوات النحوي ومقولات التماثل بين الأصوات والنحو والدلالة، ط1، عمان: دار وائل للنشر.

الأنباري، ك. (2003) الإنصاف في مسائل الخلاف، دمشق: دار الفكر، دمشق.

الأندلسي، م. (2001) تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية: بيروت.

أنيس، إ. (2013) الأصوات اللغوية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

باي، م. (1987) أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر، بيروت: عالم الكتب.

برشتراسر، ج. (1994) التطور النحوي للغة العربية، ترجمة رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي.

بشر، ك. (2000) علم الأصوات، القاهرة: دار غريب للنشر والتوزيع.

بن يشو، ج. (2007) بحوث في اللسانيات، الدرس الصوتي العربي، المماثلة والمخالفة، القاهرة: دار الكتاب الحديث.

جيرو، ب. (1994) الأسلوبية، ترجمة: منذر عياشي، ط2، حلب: مركز الإنماء الحضاري، 1994م.

الثعلبي، أ. (2002) الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

جاب الله، أ. (2008) جماليات المناسبة الصوتية في اللغة العربية، تاريخ الاسترجاع: 2013/5/15
http://www.alfaseeh.com/vb/showthread.php?t=35020

ابن الجزري، م. (1979) النشر في القراءات العشر، تحقيق علي محمد الضباع، دار الكتب العالمية: بيروت.

التمهيد في علم التجويد، تحقيق غانم قدوري الحمد (2001) ط1، لبنان: مؤسسة الرسالة، لبنان.

(د.ت) النشر في القراءات العشر، صححه علي الضباع، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن جعفر، ق. (1884)، نقد الشعر، قسطنطينة: مطبعة الجوائب.

الجوهري، إ. (1990) الصحاح، ط4، بيروت: دار العلم للملايين، بيروت.

ابن جني، ع. (1969) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي وآخرين، القاهرة.

حسام الدين، ز. (1985) أصول تراثية في علم اللغة، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

حسن، ع. (1981) النحو الوافي، ط7، القاهرة: دار المعارف، القاهرة.

بني حمد، أ. (2011) المماثلة والمخالفة بين ابن جني والدراسات الصوتية الحديثة، ط1، عمان: دار اليازوري: عمان.

الحنبلي، ر. (1985) سهم الألحاظ في وهم الألفاظ، تحقيق حاتم الضامن، ط2، عمان: مؤسسة الرسالة.

حنفية، ن. (2013) الأصوات اللغوية، دراسة في ظاهرة التفخيم الصوتي، ط1، عمان: دار جليس الزمان.

الخولي، م. (1987)، الأصوات اللغوية، ط1، المملكة العربية السعودية: دار الخريجي.

الدمشقي الحنبلي، ع. (1998) اللباب في علوم الكتاب، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، بيروت: دار الكتب العلمية.

الرازي، م. (1995) مختار الصحاح، تحقيق محمود خاطر، لبنان: مكتبة لبنان.

الزبيدي، م. (د.ت) تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية.

الزركشي، م. (1391) البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار المعرفة.

الزمخشري، ج. (د.ت) أساس البلاغة، تحقيق عبد الرحيم محمود، بيروت: دار المعرفة.

سانفورد، س. (2010) النظام الصوتي التوليدي، ترجمة نوزارد حسن أحمد، ط1، لبنان: الدار العربية للموسوعات.

السيوطي، ج. (1966) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق أبي الفضل إبراهيم وآخر، القاهرة.

همع الهوامع،(1979) تحقيق: عبد العال مكرم، الكويت: دار البحوث العلمية.

(2006) الاقتراح، ضبطه وعلق عليه، عبد الحكيم عطية، ط2، دمشق: دار البيروتي.

السهيلي، ع. (1992) نتائج الفكر في النحو، بيروت: دار الكتب العلمية.

الشرخ، إ. (2003) ظاهرة المماثلة الصوتية في قراءات الكوفيين، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.

الصبان، م. (1997) حاشية الصبان، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، بيروت.

الطوسي، م. (1957) التبيان في تفسير القرآن، قدم له آغا بزرك الطهراني، النجف: المطبعة العلمية.

عبد المجيد، ج. (1998) البديع في البلاغة العربية واللسانيات النصية، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
عبد الجليل، ع. (1998) الأصوات اللغوية، ط1، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
أبو عبيدة، م. (1961) مجاز القرآن، تحقيق محمد فؤاد سزكين، القاهرة: مكتبة الخانجي.
العسكري، ح. (1952) كتاب الصناعتين، تحقيق علي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، بيروت: دار إحياء الكتب العربية.
العكبري، ع. (د.ت) إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، تحقيق إبراهيم عطوة، لاهور: المكتبة العلمية.
عمر، أ. (1997)، دراسة الصوت اللغوي، ط3، القاهرة: عالم الكتب.
العمري، ب. (2000) المماثلة الصوتية في قراءتي أبي عمرو بن العلاء وعلي بن حمزة الكسائي، جامعة آل البيت: رسالة ماجستير.
الفراهيدي، خ. (1995) الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، ط5، عمان: مؤسسة الرسالة.
الفقرا، هـ. (1996) ظاهرة الانسجام الصوتي في القرآن الكريم دراسة صوتية، جامعة مؤتة: رسالة ماجستير.
فندريس، ج. (د.ت) اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
الفيروزآبادي، م. (د.ت) القاموس المحيط، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة.
الفيومي المقري، أ. (د.ت) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، بيروت: المكتبة العلمية.
القالي، إ. (1978) الأمالي، ج3، بيروت: دار الكتب العلمية.
ابن قتيبة، ع. (1953) المعاني الكبير في أبيات المعاني، صححه المستشرق سالم الكرنكوى، بيروت: دار النهضة الحديثة.
القرطبي، م. (1964) الجامع لأحكام القرآن، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، القاهرة: دار الكتب المصرية.
كولماس، ف. (2000) اللغة والاقتصاد، ترجمة أحمد عوض وعبد السلام رضوان، عالم المعرفة، عدد263.
مالمبرج، ب. (1994) الصوتيات، ترجمة محمد حلمي هليل، مصر: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.
المدائني، ع. (1998) شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد النمري، بيروت: دار الكتب العلمية.
ابن منظور، م. (1990) لسان العرب، ط1، بيروت: دار صادر.
النحاس، أ. (د.ت) إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه عبد المنعم خليل، بيروت: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية.
النجار، أ. (2008) التبدلات الصوتية في كتابي التبريزي واللخمي، الجامعة الأردنية، رسالة دكتوراه.
النوري، م. (1999) علم أصوات العربية، ط1، عمان: منشورات جامعة القدس المفتوحة.
ابن هشام، ع. (1984) شرح شذور الذهب، تحقيق عبد الغني الدقر، دمشق: لشركة المتحدة للتوزيع.
مغني اللبيب(1985) تحقيق: مازن المبارك، بيروت: دار الفكر.
هلال، ع. (1996) في أصوات اللغة العربية، ط2، مصر: مكتبة وهبة.
وافي، ع. (2004) علم اللغة، ط9، مصر: نهضة مصر للنشر والتوزيع.
بني ياسين، ر. (2004) المماثلة دراسة صوتية تشكيلية، حوليات جمعية كلية الآداب، 2 مجلد1، عدد1.
Daniel Jones, An outline of English phonetics, W Heffer Sons LTD Cambridge England 9Th 1972

Linguistic Similarity in Arabic: A New Perspective

*Jaza'a M. Almasarweh**

ABSTRACT

The study aims at extending the concept of phonological linguistic similarity from its narrow sense that is limited to neighboring single sounds within the same word or two adjacent words to a broader sense that may include two non-adjacent words that avail in the same sentence or text.

The study views linguistic similarity to include changes at the level of sounds, syllables, morphemes and structure. The study views linguistic similarity to include phonological, syllabic, morphological, and syntactic changes. This results in different types of linguistic similarity in Arabic. However, all these types of linguistic similarity share a phonological similarity factor.

Keywords: Phonological Linguistic Similarity, Syllabic Linguistic Similarity, Morphological Linguistic Similarity, Syntactic Linguistic Similarity.

* Faculty of Arts, Mutah University, Jordan. Received on 21/9/2015 and Accepted for Publication on 28/12/2015.